التوزيع الجغرافي للصناعات المعـــدنية في محافظة البصرة ومشكلاتها

الباحثة: زينب محمود عبد الخضر **أ.م.د.راشد عبد راشد الشريفي**

جامعة البصرة/ كلية الآداب/ قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهمية وخصائص الصناعات المعدنية في محافظة البصرة، وكذلك التحليل المكاني لهذه الصناعات حسب الاقضية وبحسب نوعها وتصنيفها بحسب النوع والحجم والملكية فضلاً عن توضيح أهم المشكلات التي تواجه نمو وتطور هذه الصناعات في محافظة البصرة، واعتمدت الدراسة على المنهج الإقليمي في اختيار محافظة البصرة محوراً للبحث، فضلاً عن المنهج الاستقرائي المتمثل في الملاحظة والمشاهدة المباشرة والمقابلات الشخصية مع أصحاب المنشآت الصناعية، والمنهج الوصفي المتمثل بدراسة واقع الصناعات المعدنية في محافظة البصرة، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها أولاً يتباين التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية على مستوى أقضية المحافظة تبعاً لتباين مقومات التوطن الصناعي، إذ تركزت بالمرتبة الأولى في قضاء البصرة بواقع(٩٤١) منشأة وبنسبة ٤٤,٥% ويأتي قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الثانية (٣٧١) منشأة بنسبة ١٧,٥% في حين يحتل قضاء الزبير المرتبة الثالثة (٢٩٥) منشأة بنسبة ١٣,٩% وجاء في المرتبة الرابعة قضاء شط العرب (٢١٧) منشأة بنسبة ١٠,٢% ثم احتل قضاء المدينة المرتبة الخامسة (١٧٩) منشأة بنسبة ٨,٤% في حين احتل المرتبة السادسة قضاء القرنة (٧٧) منشأة بنسبة ٣,٦% ثم جاء في المرتبة السابعة قضاء الفاو (١٧) منشأة بنسبة ٠,٨% في حين احتل المرتبة الأخيرة قضاء الدير (١٣) منشأة بنسبة ٠,٦% من أجمالي الصناعات المعدنية في محافظة البصرة ، ثانياً تميزت الصناعات المعدنية في محافظة البصرة البالغ عددها (٢٤) نوعاً صناعياً بتباين أحجامها لمختلف المنتجات المعدنية والبالغ عددها (٢١١٠) منشأة صناعية، منها الصغيرة الحجم (١٨٨٦) منشأة، والمتوسطة الحجم (٢٢٠) منشأة، والكبيرة الحجم (٤) منشآت، (٣) منها تعود إلى القطاع الحكومي تمثلت في معمل الحديد والصلب ومعمل الانابيب الحديدية وشركة أبن ماجد، ومنشأة واحدة تابعة للقطاع الأهلي شركة الشرق الأوسط لصناعة اسطوانات الغاز المنزلية، ثالثاً تعاني الصناعات المعدنية من مشكلات عديدة منها ضعف التمويل وانفتاح أسواق المحافظة على السلع المستوردة فضلاً عن توقف المنشآت الكبيرة مما أثر في تطور هذه الصناعات .

Abstract:

The study aims to reveal the importance and characteristics of metallurgical industries in the province of Basra, as well as the spatial analysis of these industries according to the districts and according to their type and classification according to type, size and sector in addition to clarifying the most important problems facing the growth and development of these industries in the province of Basra, and the study relied on the regional approach in choosing a province Basra is the focus of the study, in addition to the inductive approach represented by observation, direct observation and personal interviews with the owners of industrial establishments, and the descriptive approach represented in studying the reality of metal industries in the province of Basra. Industrial settlement, as it was concentrated in the first place in the Basra district (941) establishments, with a rate of 5.44%.Abu Al-Khasib district comes in second place (371) facilities with a rate of 5.17%, while Al-Zubair district occupies the third place (295) facilities with a rate of 9.13%, and in the fourth place comes Shatt Al-Arab district (217) facilities with a rate of 2.10% and then occupied the district The city ranked fifth (179) with a rate of 4.8%, while Al-Qurna District ranked sixth (77) with a rate of 6.3%, then came in seventh place, Al-Faw District (17) established by 8.0%, while Al-Deir District ranked last. (13) Establishments with a percentage of 6.0% of the total metal industries in the province of Basra. The metal industries in the province of Basra were distinguished, which numbered (24) industrial types, with varying sizes for various metal products, which numbered (2110) industrial facilities, including small-sized (1886) facilities Medium-sized (220) facilities, and large-sized (4) facilities. , (3) of which belong to the government sector, represented by the Iron and Steel Factory, Iron Pipe Factory, Ibn Majid Company, and one facility affiliated to the private sector, the Middle East Company for the manufacture of household gas cylinders. The metal industries also suffer from many problems, including poor financing and the openness of markets to preserve imported goods. In addition to the suspension of large facilities, which affected the development of these industries.

المقـدمة :

للصناعات المعدنية أهمية كبيرة كونها تعد جزءاً من الصناعات التحويلية التي ينتج من خلالها منتجات معدنية بمختلف الأنواع والإحجام والتي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية، وكونها حرفة صناعية تطورت ونمت مع الحياة الاجتماعية لغالبية الافراد الذين اتخذوا من حرفة

الحدادة مكسب رزق لهم وسد حاجاتهم المحلية وتحقيق قيمة مضافة، فهي تساهم في تحسين دخل الفرد وتمثل واقعاً لحياتهم اليومية وبه زاد الطلب عليها فأحتلت مكانة متقدمة في القطاع الصناعي، وبرزت أهميتها في محافظة البصرة مما استدعى للبحث الجغرافي في موضوعها وبيان أهميتها وخصائصها وطبيعة التوزيع الجغرافي وانعكاس عوامل توطنها وبيان المشكلات التي تعترضها .

أولاً: مشكلة البحث :

١- هل تتصف الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بالأهمية والتنوع ؟
٢- هل التوزيع المكاني لهذه الصناعات على مستوى المحافظة انعكاس لعوامل توطنها ؟
٣- هل أثرت المشكلات التي تعاني منها الصناعات المعدنية في محافظة البصرة في تطورها ؟

ثانياً: هدف البحث :

يهدف البحث إلى الكشف عن أهمية وخصائص الصناعات المعدنية في محافظة البصرة ، وتصنيفها والتحليل المكاني والتوزيع الجغرافي لها حسب الاقضية والنوع والحجم والقطاع، فضلاً عن توضيح أهم المشكلات التي تواجه نمو وتطور هذه الصناعات في محافظة البصرة.

ثالثاً: أهمية البحث :

تمثل الصناعات المعدنية فرعاً من فروع الصناعات التحويلية ومن اكثر الفروع انتشاراً في محافظة البصرة، اذ احتلت نسبة متقدمة في النشاط الصناعي وتساهم في رفع الدخل القومي وتحقيق قيمة مضافة، فضلاً عن ذلك عدم وجود دراسة تناولها الباحثون بخصوص الصناعات المعدنية على مستوى محافظة البصرة.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الإقليمي في اختيار محافظة البصرة محوراً للدراسة، وأيضاً أعتمد المنهج الاستقرائي فتمثل في الملاحظة والمشاهدة المباشرة والمقابلات الشخصية مع أصحاب الورش ومنشآت الحدادة، والمنهج الوصفي المتمثل بدراسة واقع الصناعات المعدنية وأيضاً استخدم أسلوب التحليل الكمي وتحليل البيانات والمعلومات بعد الحصول عليها من ميدان البحث وتنضيدها وتبويبها .

خامساً: حدود منطقة البحث :

تمثلت بالحدود المكانية كما في خريطة (١) لمحافظة البصرة التي تقع أقصى الجزء الجنوبي من العراق وتمتد ما بين دائرتي عرض (٢٩,٠٥°- ٣١,٢٠°) شمالاً، وقوسي طول (٤٦,٤٠°-

٤٨,٣٠°) شرقاً، ويحدها من الشمال محافظتي ذي قار وميسان ومن الشرق إيران ومن الجنوب الخليج العربي والكويت ومن الغرب محافظة المثنى، وتتكون محافظة البصرة من ثمان* أقضية في عام ٢٠٢٠ كما تشير خريطة (٢) (قضاء البصرة وقضاء أبي الخصيب وقضاء الزبير وقضاء شط العرب وقضاء المدينة وقضاء القرنة وقضاء الفاو وقضاء الدير) كما وتضم المحافظة عشرة نواحي متمثلة في (ناحية أم قصر، وناحية خور الزبير، وناحية سفوان، وناحية الهارثة، وناحية الثغر، وناحية عز الدين سليم، وناحية الإمام الصادق (ع)، وناحية النشوة، وناحية السيبة، وناحية البحار). وتبلغ مساحتها (١٩٠٧٠) كم٢[١]، ويبلغ عدد سكان المحافظة بحسب الاسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٠ (٣,٠٦٣,٠٥٩) نسمة [٢]، أما الحدود الزمانية تمثل البحث من خلال واقع الصناعات المعدنية في محافظة البصرة لعام ٢٠٢٠ .

سادساً: هيكلية البحث :

تضمن البحث أربعة مباحث، فضلاً عن المقدمة والنتائج والمقترحات ، تناول المبحث الأول دراسة مفهوم وأهمية وخصائص الصناعات المعدنية في محافظة البصرة، في حين تناول المبحث الثاني تصنيف الصناعات المعدنية في محافظة البصرة، أما المبحث الثالث تناول دراسة التوزيع المكاني للصناعات المعدنية في محافظة البصرة حسب الاقضية وحسب الأيدي العاملة، أما المبحث الرابع ركز على المشكلات التي تعاني منها الصناعات المعدنية في محافظة البصرة .

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة من العراق

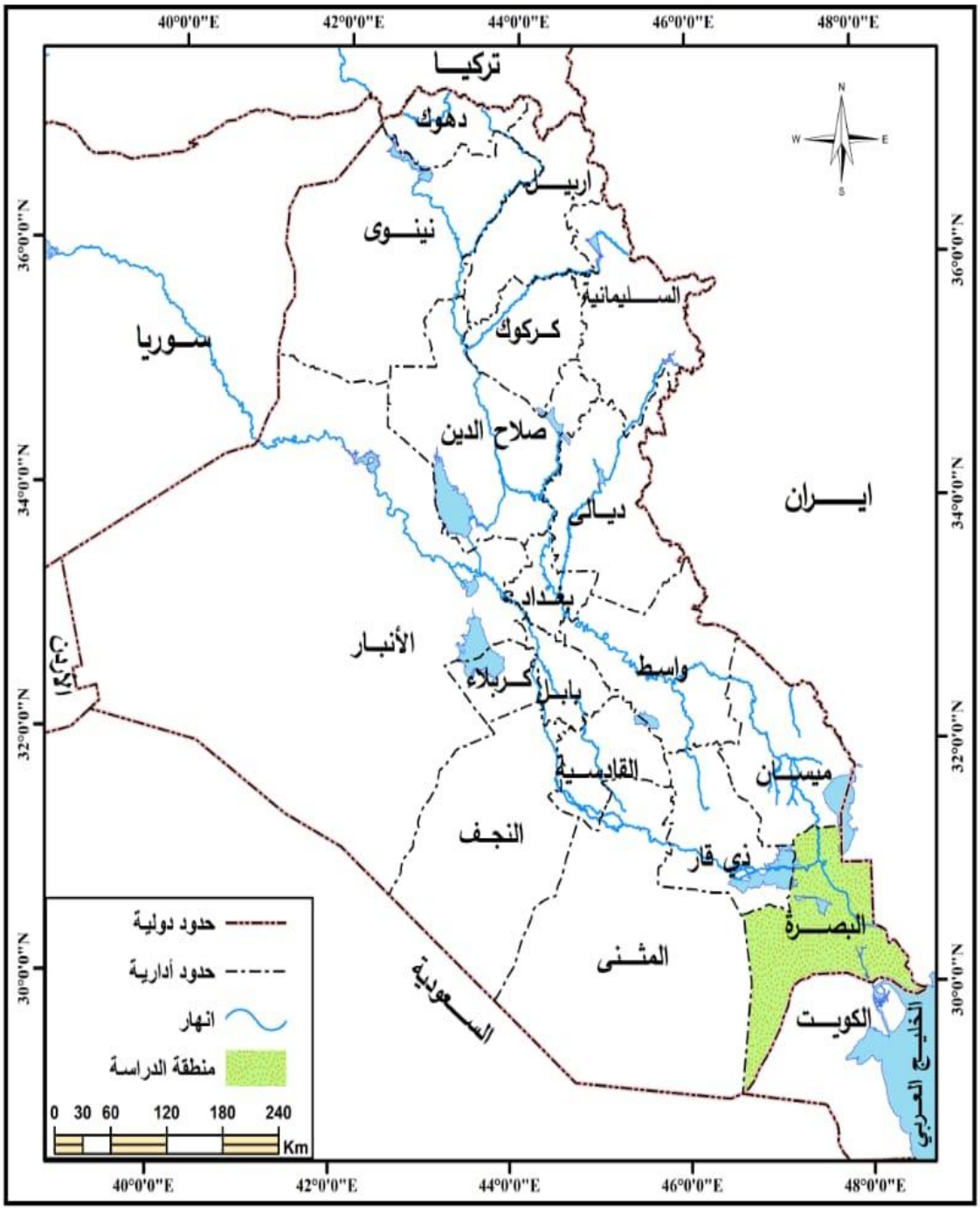

المصدر : جمهورية العراق ،الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية ،بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، ٢٠٢٠

خريطة (٢) الوحدات الادارية لمحافظة البصرة لعام ٢٠٢٠

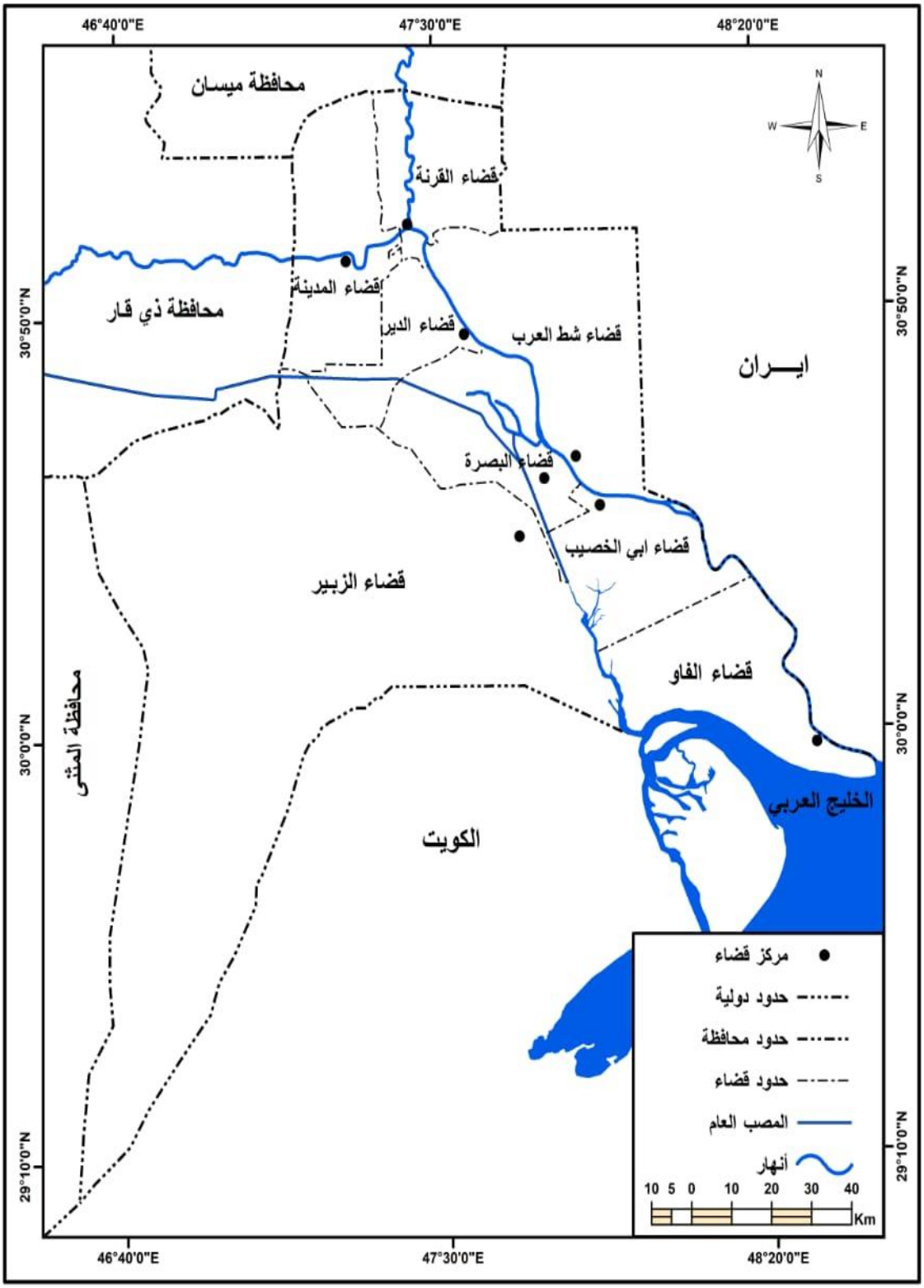

المصدر :جمهورية العراق ،الهيئة العامة للمساحة ،خريطة محافظة البصرة الادارية، مقياس الرسم ١:١٠٠٠٠٠، ٢٠٢٠

المبحث الأول: مفهوم وأهمية الصناعات المعدنية في محافظة البصرة وخصائصها

أولاً : مفهوم الصناعات المعدنية :

يقصد بالصناعات المعدنية تحويل مادة خامات خام الحديد عن طريق صهر الخام واختزاله إلى منتجات من الحديد صالحة للتشكيل والتعامل معها إلى قطاعات وألواح متنوعة بحسب الاستخدامات الصناعية المختلفة[٣]، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الحرف المصنعة يدوياً أو ميكانيكياً أو كهربائياً التي يمارسها الإنسان لكسب معاشه وأنجزت لسد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ثانياً: أهمية الصناعات المعدنية :

١- تعد من الأنشطة الداعمة للاقتصاد القومي في أي بلد والقاعدة الأساسية للتطور الاقتصادي وزيادة الانتاج الصناعي .

٢- تتميز بأنها من اكثر الصناعات انتشاراً ضمن الصناعات التحويلية .

٣- لها اثر فعال في النهوض بالاقتصاد الوطني من المنتجات التي يتطلبها السوق ، إذ تمتاز باستيعاب عدد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل .

٤- توفر المستلزمات الضرورية من خلال منتجات هذا القطاع الصناعي ، فضلاً عن توفير القدرة الشرائية لدى الأفراد حتى يتحقق الطلب على هذه المنتجات [٤].

٥- تمتاز بأن اغلبها من الحرف الصناعية الصغيرة (المحلية) التي يمارسها الأفراد كونها حرفة بسيطة وسهلة وغير معقدة من ناحية أو كونها حرفة متوارثة من الآباء والأجداد من ناحية أخرى.

٦- تمتاز بأهمية نسبية في هيكل الصناعة التحويلية كونها تمثل جزءاً من الصناعات الأساسية المهمة .

٧- تأتي أهميتها من خلال ارتباطها بالتوسع الحضري في أي بلد وخاصة ارتباطها مع المشاريع العمرانية والإسكانية، وتعد منتجات هذه الصناعة مطلوبة في جميع القطاعات الأخرى.

٨- تعد مهمة كونها تتصف بإمكانية استخدامها مرة ثانية على شكل خردة وإعادة تدويرها وتشكيلها مرة أخرى .

٩- دورها المهم في سهولة التأسيس وخاصة المنشآت الصغيرة وذلك لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا معقدة فضلاً عن قدرتها على الانتاج والعمل .

١٠- هي صناعات تستخدم مواد خام كبيرة الحجم ثقيلة الوزن والتي يقل حجمها ووزنها إثناء العملية الإنتاجية كخامات المعادن الثقيلة(٥) .

١١- تتميز بدورها الفعال والمؤثر في إقامة وتطور الهيكل المادي لكل فروع الصناعة الأخرى، بل وبقية الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي يحتاجها الإفراد .

١٢- يمتاز معدن الحديد (الدولومايت) الذي يستخدم في العوازل الكهربائية بإحتياطيات واعدة لا سيما في الصحراء الغربية من البلد التي لم تستثمر لحد الآن .

ثالثاً: مميزات الصناعات المعدنية:

١- تمتاز المعادن وخاصة (الحديد والألمنيوم) بأنها من المعادن التي تدخل في الصناعات الأساسية كالصناعات التحويلية والصناعات المعدنية التي لها أهمية في دعم النشاط الاقتصادي للبلدان .
٢- يدخلان في صناعة المنتجات المعدنية إذ يعتبر معدن الحديد والألمنيوم عنصران أساسيان في عملية التصنيع وإنتاج منتجات مختلفة الشكل والنوعية .
٣- يمتاز معدن الحديد بكونه مناسباً للتطبيقات الهيكلية والميكانيكية، كما ساعدت قابليته للتسخين والصهر وإعادة التشكيل في جعله معدناً مناسباً للاستخدام في العديد من المجالات.

٤- أنها صناعات واسعة الانتشار ، فهي مهنة حرة ومتوارثة من الآباء والأجداد ، وأن اغلبها ينتشر داخل المدن والمراكز الحضرية .

٥- يرتبط الطلب عليها بالحركة العمرانية وإنشاء الطرق والجسور والسدود والمباني وغيرها .

٦- تحتاج عمليات تصنيعها إلى طاقة حرارية عالية لإذابة الحديد وتحويله إلى صلب وخاصة في المعامل الكبيرة مثل معامل الحديد والصلب، وتحتاج أيضاً إلى كميات كبيرة من المياه لإغراض التبريد، فضلاً عن حاجتها لإعداد كبيرة من الأيدي العاملة .

٧- تساهم في توفير أهم المنتجات من صناعة مواد البناء مثل صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية وصناعة الكاونترات والأبواب وشبابيك الألمنيوم ..وغيرها .

٨- لها القدرة على خلق مجال واسع لفرص العمل لمختلف الفئات العمرية في المجتمع فهي تكون وسيلة لإظهار وابتكار بفنون صناعة المنتجات المعدنية والإبداع فيها .

٩- كلفتها قليلة وسهلة الصنع، فالحديد معدن وفير يغطي ٥% من سطح الأرض، ومن السهل تعدينه وهو من ارخص أنواع المعادن .

١٠- يتصف الصلب بأنه مقاوم للصدأ والحرارة مع قابليته على الطرق والسحب فتستخدم سبيكته في صناعة الطائرات والقذائف الموجهة [٦].

١١- تساهم هذه الصناعات في زيادة الناتج الإجمالي ونمو متوسط دخل الفرد مما أدى إلى زيادة الطلب على تلك المنتجات من السلع، وتوفرها المواد النصف مصنعة والآلات والمكائن .

١٢- تتجلى أهمية الانتاج للصناعات المعدنية في كمية وأنواع المنتجات الصناعية التي تقوم بتصنيعها سواء كانت منشآت أحادية المنتج أو متعددة .

١٣- توفر لها الإمكانيات عند الاستعمال النهائي فهي تمتاز بدورها المتداخل في الصناعات الإنشائية لما تتطلبه من الأبواب والجرجوبة والشبابيك والمحجرات وغيرها عند بناء المنازل .

المبحث الثاني: تصنيف الصناعات المعدنية في محافظة البصرة :-

أولاً: تصنيف الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب النوع :

تضم محافظة البصرة (٢١١٠) منشأة من الصناعات المعدنية موزعة على (٢٤) نوعاً صناعياً كما هو موضح في جدول (١) وشكل (١) وأحتلت منشآت صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية المرتبة الأولى اذ بلغ عددها (٧٢٣) منشأة ، وشكلت نسبة قدرها (٣٤,٢%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة ويرجع سبب زيادة وارتفاع أعداد هذا النوع لأهمية منتجاته ودخولها كمواد أساسية في تشييد وبناء العديد من الوحدات والمجمعات السكنية سواء للقطاع الخاص أو الحكومي في محافظة البصرة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، أما منشآت صناعة الكاونترات والأبواب والشبابيك ومقاطع من الألمنيوم فقد احتلت المرتبة الثانية وبلغت (٢٨٢) منشأة وشغلت نسبة (١٣,٣%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة ومن أسباب أهمية هذا الفرع الصناعي هو إقبال المواطن البصري على هذه المنتجات مثل صناعة كاونترات المطابخ خصوصاً بعد تحسن القدرة الشرائية للمواطن والتطور وجودة المنتج من هذه الصناعة، وقد احتلت منشآت الصناعة الإنشائية المعدنية المرتبة الثالثة وبلغت (٢٠٩) منشأة ، وبنسبة قدرها (٩,٩%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وشغلت المرتبة الرابعة صناعة المسقفات (الكيسبان)

بعدد من المنشآت (١٦١) منشأة وبنسبة قدرها (٧,٦%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وجاءت في المرتبة الخامسة منشآت صناعة الخزانات والأوعية الضغطية بعدد (١١٨) منشأة وبنسبة قدرها (٥,٦%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، ثم احتلت المرتبة السادسة الصناعة المعدنية الغير مصنفة بعدد (٨٣) منشأة وبنسبة قدرها (٣,٩ %) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة وتمثلت في الصناعات الحرفية الصغيرة الحجم مثلا صناعة قوالب الكيك وهدارات الطعام والملاعق والمناقيش والمكيال (المقطع) المستخدم عند البائعة وشيش الشوي والمناقل وشوايات السمك وجلافات المواعين، واحتلت صناعة نقش وتخريم المعادن CNC المرتبة السابعة بعدد منشأتها (٧٥) منشأة وبنسبة (٣,٦%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، إما صناعة التنانير والأفران المعدنية فأحتلت المرتبة الثامنة بعدد منشآت (٦٧) منشأة وبنسبة قدرها (٣,١%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، في حين جاءت في المرتبة التاسعة صناعة الأدوات والمعدات الزراعية بعدد منشآت (٦٣) منشأة وبنسبة قدرها (٢,٩%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، واحتلت المرتبة العاشرة صناعة البيوت المتنقلة (الكرفانات) بعدد منشأتها (٥٣) منشأة وبنسبة (٢,٦%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، أما صناعة الرحلات والكراسي فاحتلت المرتبة الحادية عشر بعدد (٥٠) منشأة وشكلت نسبة (٢,٣ %) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وتأتي في المرتبة الثانية عشر صناعة الخراطة وتفريز مسننات المعادن بعدد منشآت (٤٦) منشأة وبنسبة (٢,١%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، أما صناعة قوالب البناء الكونكريتي فأحتلت المرتبة الثالثة عشر بعدد منشآت (٤١) منشأة وبنسبة (١,٩%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وجاءت صناعة الجملونات والهياكل الحديدية بالمرتبة الرابعة عشر بعدد منشآت (٣٣) منشأة وبنسبة (١,٦%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، في حين احتلت المرتبة الخامسة عشر صناعة الأواني المعدنية بعدد منشآت (٢٥) منشأة وبنسبة (١,١%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وجاءت في المرتبة السادسة عشر صناعة المبردات والسخانات عدد منشأتها (١٩) منشأة وبنسبة (٠,٩%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، بينما جاءت صناعة المشبكات والأسلاك الشائكة و PRC في المرتبة السابعة عشر بعدد منشآت (١٥) منشأة وبنسبة (٠,٧%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، بينما تأتي صناعة واجهة محلات سلايد في المرتبة الثامنة عشر بعدد منشآت (١٥) منشأة وبنسبة قدرها (٠,٧%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وجاءت صناعة دلالات الطرق في المرتبة التاسعة عشر وبعدد (١٠) منشآت وبنسبة قدرها (٠,٤%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، في حين جاءت في المرتبة العشرون صناعة أعمدة الكهرباء والأبراج بعدد (٨) منشآت وبنسبة قدرها (٠,٣%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، أما صناعة ركائز الجسور احتلت المرتبة

إحدى وعشرون بعدد منشآت (٧) منشأة وبنسبة قدرها (٠,٣%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وجاءت صناعة الانابيب المعدنية في المرتبة الثانية وعشرون بعدد منشأتها (٥) منشأة وبنسبة قدرها (٠,٢%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، واحتلت في المرتبة الثالثة وعشرون صناعة اسطوانات الغاز المنزلية بعدد (١) منشأة وبنسبة قدرها (٠,٤%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، في حين احتلت المرتبة الأخيرة صناعة الزوارق المدنية والعسكرية بمنشأة واحدة وبنسبة قدرها (٠,٤%) من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة .

جدول (١)

عدد منشآت الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب معيار الفرع الصناعي والحجم لعام ٢٠٢٠

ت	الفـــرع الصناعـــي	عدد المنشآت	النسبة %	الحجم		
				الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة
١	صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية	٧٢٣	٣٤,٢	٦٧٤	٤٩	-
٢	صناعة الكاونترات والأبواب والشبابيك ومقاطع من الألمنيوم	٢٨٢	١٣,٣	٢٧٥	٧	-
٣	صناعة الإنشائية المعدنية	٢٠٩	٩,٩	١٧١	٣٨	-
٤	صناعة المسقفات (الكيسبان)	١٦١	٧,٦	١٥٧	٤	-
٥	صناعة الخزانات والأوعية المعدنية	١١٨	٥,٦	١٦	١٠٢	-
٦	نقش وتخريم المعادن CNC	٧٥	٣,٦	٦١	١٤	-
٧	صناعة التنانير والأفران المعدنية	٦٧	٣,١	٦٥	٢	-
٨	صناعة الأدوات والمعدات الزراعية	٦٣	٢,٩	٦٣	-	-
٩	صناعة البيوت المتنقلة (الكرفانات)	٥٣	٢,٦	-	٥٣	-
١٠	صناعة الرحلات والكراسي	٥٠	٢,٣	٥٠	-	-
١١	صناعة الخراطة وتفريز مسننات المعادن	٤٦	٢,١	٤٢	٤	-
١٢	صناعة قوالب البناء الكونكريتي	٤١	١,٩	٤١	-	-
١٣	صناعة الجملونات والهياكل الحديدية	٣٣	١,٦	-	٣٣	-
١٤	صناعة الأواني المعدنية	٢٥	١,١	٢٥	-	-
١٥	صناعة المبردات والسخانات	١٩	٠,٩	١٩	-	-
١٦	صناعة المشبكات والأسلاك الشائكة و PRC	١٥	٠,٧	١٥	-	-
١٧	صناعة واجهة محلات سلايد	١٥	٠,٧	١٥	-	-

١٨	صناعة دلالات طرق	١٠	٠,٤	١٠	-	-
١٩	صناعة أعمدة الكهرباء والأبراج	٨	٠,٣	٨	-	-
٢٠	صناعة ركائز الجسور	٧	٠,٣	-	٧	-
٢١	صناعة الانابيب المعدنية	٥	٠,٢	-	٣	٢
٢٢	صناعة اسطوانات الغاز المنزلية	١	٠,٤	-	-	١
٢٣	صناعة الزوارق المدنية والعسكرية	١	٠,٤	-	-	١
٢٤	الصناعة المعدنية الغير مصنفة	٨٣	٣,٩	٨٣	-	-
	المجمـــــوع الكلـــــي	٢١١٠	١٠٠	١٨٨٦	٢٢٠	٤

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (١) أعداد منشآت الصناعات المعدنية حسب الفرع الصناعي في محافظة البصرة لعام ٢٠٢٠

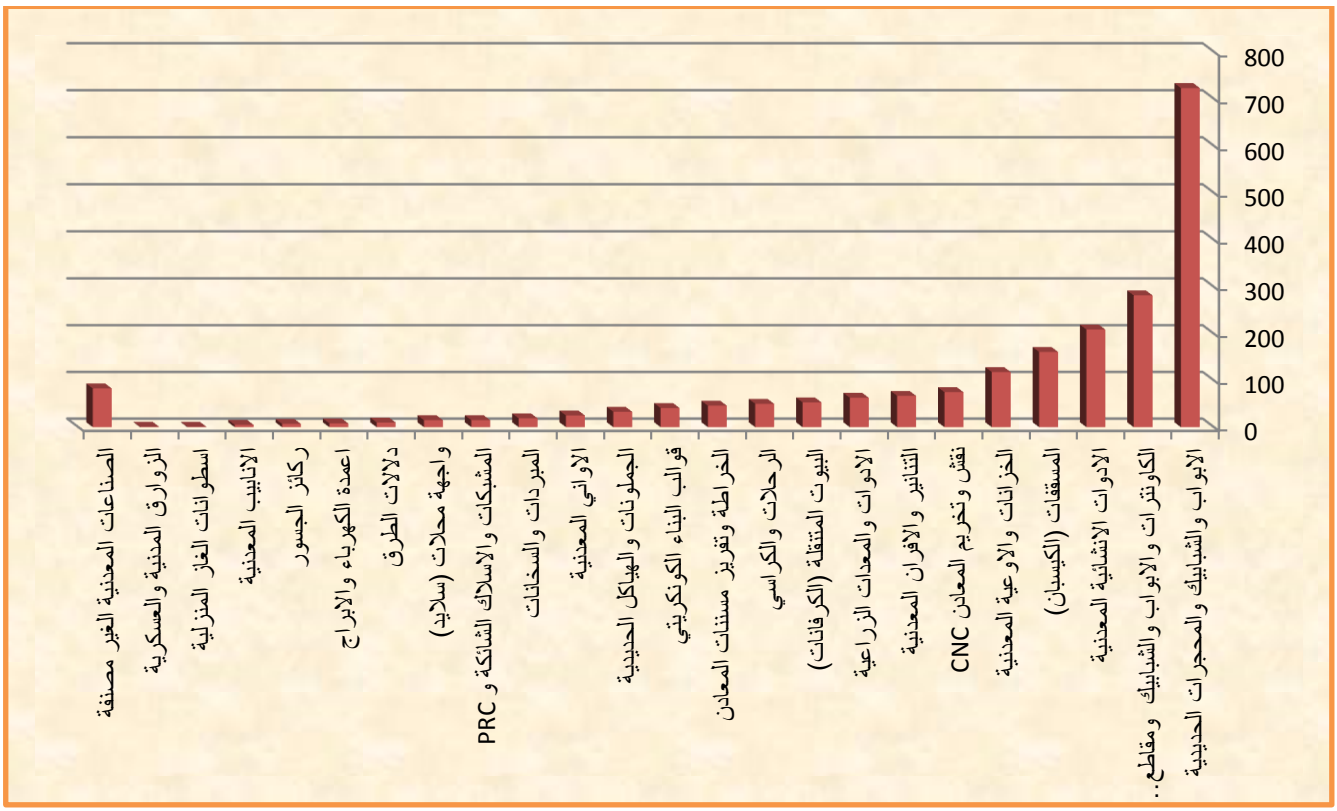

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على جدول رقم (١) .

ثانياً: تصنيف الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب الحجم :

١- الصناعات المعدنية الصغيرة :

من خلال الجدول (١) والشكل (٢) بلغت المنشآت الصناعية الصغيرة للصناعات المعدنية في المحافظة ١٨٨٦ منشأة وشكلت نسبة قدرها ٨٩,٣ % من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، يعمل في هذه المنشآت ٢١٧٠ عامل وشكلت نسبة وقدرها٢٦,١ % من مجموع العاملين في منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة البالغ ٨٣٢٠ عاملاً وتشمل المنشآت الصناعية الصغيرة كل من صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية بواقع ٦٧٤ منشأة وتمثل نسبة ٣٥,٧% من مجموع المنشآت الصغيرة، وصناعة الكاونترات والأبواب والشبابيك ومقاطع من الألمنيوم شغلت ٢٧٥ منشأة وتمثل نسبة ١٤,٥% من مجموع المنشآت الصغيرة، والصناعات الإنشائية المعدنية بواقع ١٧١ منشأة وتمثل نسبة ٩,٠٦%، وصناعة المسقفات (الكيسبان) ١٥٧ منشأة، وصناعة الخزانات والأوعية المعدنية ١١٢ منشأة، الصناعات المعدنية غير المصنفة بواقع ٨٣ منشأة صناعية ، أما صناعة نقش وتخريم المعادن CNC بواقع٦١ منشأة، وصناعة التنانير والأفران المعدنية بواقع ٦٥ منشأة، أما صناعة الأدوات والمعدات الزراعية بواقع ٦٣ منشأة، وصناعة رحلات والكراسي بواقع ٥٠ منشأة، وصناعة الخراطة وتفريز مسننات المعادن ٤٢ منشأة، أما صناعة قوالب البناء الكونكريتي بواقع ٤١ منشأة، وبلغت صناعة الأواني المعدنية بواقع ٢٥ منشأة، أما صناعة سخانات والمبردات بواقع ١٩ منشأة، وصناعة المشبكات والأسلاك الشائكة و prc بواقع ١٥ منشأة، وصناعة واجهة محلات سلايد بواقع ١٥ منشأة، وصناعة دلالات الطرق بواقع ١٠ منشآت، وصناعة أعمدة الكهرباء والأبراج بواقع ٨ منشآت .

٢- الصناعات المعدنية المتوسطة :

بلغت الصناعات المعدنية المتوسطة ٢٢٠ منشأة في المحافظة وشكلت نسبة قدرها ١٠,٤ % من مجموع الصناعات المعدنية في المحافظة، وضمت هذه المنشآت المتوسطة ١١٥٦ عاملاً وشكلت نسبة وقدرها ١٣,٨% من مجموع العاملين في منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة البالغ ٨٣٢٠ عاملاً وضمت هذه المنشآت صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية بواقع ٤٩ منشأة وتمثل نسبة ٢٢,٢% من مجموع المنشآت المتوسطة، وصناعة الكاونترات والأبواب والشبابيك ومقاطع من الألمنيوم بواقع ٧ منشآت وتمثل نسبة ٣,١% من مجموع المنشآت المتوسطة، وصناعة الإنشائية المعدنية بواقع ٣٨ منشآت وتمثل نسبة ١٧,٢% من مجموع المنشآت المتوسطة، وصناعة المسقفات (الكيسبان) بواقع ٤

منشآت، وصناعة الخزانات والأوعية المعدنية بواقع ٦ منشأة، وصناعة نقش وتخريم المعادن CNC بواقع ١٤ منشأة، وصناعة التنانير والأفران المعدنية بواقع ٢ منشأة، وصناعة البيوت المتنقلة (الكرفانات) بواقع٥٣ منشأة، وصناعة الخراطة وتفريز مسننات المعادن بواقع ٤ منشآت، وصناعة جملونات والهياكل الحديدية بواقع ٣٣ منشأة، أما صناعة ركائز الجسور بواقع ٧ منشآت، وصناعة الانابيب المعدنية بواقع ٣ منشآت وهي تابعة للقطاع الخاص ما عدا منشأة الانابيب المعدنية التابعة الى القطاع العام .

٣- الصناعات المعدنية الكبيرة :

بلغ عدد منشآت الصناعات المعدنية الكبيرة ٤ منشآت صناعية منها ٣ منشآت تابعة للقطاع العام وهي معمل الحديد والصلب و معمل الانابيب الحديدية و شركة أبن ماجد العامة ومنشأة واحدة تابعة للقطاع الخاص شركة الشرق الأوسط لتصنيع اسطوانات الغاز المنزلية وشكلت نسبة قدرها ٠,٠٤% من المجموع الكلي لمنشآت الصناعات المعدنية في المحافظة وضمت ٤٩٩٤ عامل واحتلت على نسبة قدرها ٦٠,٢% من مجموع الكلي للعاملين في الصناعات المعدنية في محافظة البصرة .

شكل رقم (٢)التوزيع النسبي لمنشآت الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب الحجم لعام ٢٠٢٠

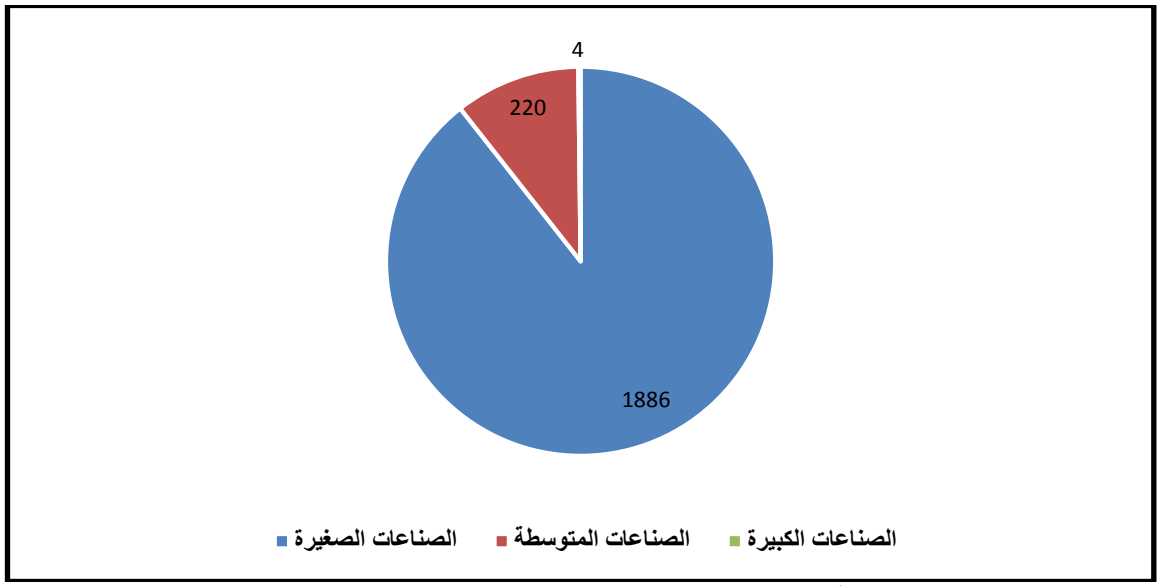

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (١) .

ثالثاً: تصنف الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب الملكية :

١- منشآت القطاع العام .

تمثلت بالمنشآت التي تمتلكها الدولة وتدار من قبلها، ويوضح جدول (٢) وشكل (٣) وجود ثلاث منشآت في محافظة البصرة وهي منشآت كبيرة الحجم وشكلت نسبتها٠,١% من المجموع الكلي لمنشآت الصناعات المعدنية في المحافظة وتضم هذه الصناعات أكثر من نصف الأيدي العاملة في الصناعات المعدنية والبالغة ٤٩١٤ عامل وبنسبة ٥٩,٦% من أجمالي الأيدي العاملة في منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة وتمثلت في معمل الحديد والصلب في ناحية خور الزبير ومعمل الانابيب الحديدية في ناحية أم قصر وصناعة الزوارق المدنية والعسكرية وتمثلت بشركة ابن ماجد العامة التي تقع في منطقة الصناعة والتخزين في حي الحسين في مدينة البصرة.

٢- منشآت القطاع الخاص .

تحتل منشآت القطاع الخاص الغالبية العظمى في محافظة البصرة تدار من قبل الأشخاص الذين يمتلكون رؤوس الأموال التي تستثمر لتحقيق الارباح المالية تعود بالفائدة إليهم، بلغ عدد منشآت القطاع الخاص ٢١٠٧ وبنسبة قدرها ٩٩,٨% من أجمالي عدد منشآت الصناعات المعدنية في محافظة البصرة، تمثلت بمنشآت صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية البالغة ٧٢٣ منشأة وتمثل نسبة ٣٤,٣% من أجمالي المنشآت المعدنية في المحافظة، وصناعة الكاونترات والأبواب والشبابيك ومقاطع من الألمنيوم البالغة ٢٨٢ منشأة وتمثلت بنسبة ١٣,٤% من أجمالي المنشآت المعدنية في المحافظة، وصناعة الأدوات الإنشائية المعدنية البالغ عددها ٢٠٩ منشأة وتمثلت بنسبة ٩,٩٠% من أجمالي المنشآت المعدنية في المحافظة، وصناعة المسقفات (الكيسبان) البالغ عددها ١٦١ منشأة وتمثلت بنسبة ٧,٦% من أجمالي المنشآت المعدنية في المحافظة، وصناعة الخزانات والأوعية المعدنية البالغ عددها ١١٨ منشأة وتمثلت بنسبة ٥,٦% من أجمالي المنشآت المعدنية في المحافظة، أما منشآت الصناعة المعدنية الغير مصنفة البالغة ٨٣ منشأة وتمثلت بنسبة ٣,٩% من أجمالي المنشآت المعدنية في المحافظة، وصناعة نقش وتخريم المعادن CNC البالغة ٧٥ منشأة، وصناعة الأفران والتنانير المعدنية البالغة ٦٧ منشأة، أما صناعة الأدوات والمعدات الزراعية بواقع ٦٣ منشأة،وصناعة البيوت المتنقلة (الكرفانات) البالغ عددها ٥٣ منشأة، بلغت صناعة الرحلات المدرسية والكراسي ٥٠ منشأة، بينما مثلت صناعة خراطة وتفريز مسننات المعادن ٤٦ منشأة، وبلغت أعداد

منشآت صناعة قوالب البناء الكونكريتي ٤١ منشأة، أما صناعة الجملونات والهياكل الحديدية بواقع ٣٣ منشأة، وصناعة الأواني المعدنية البالغ عددها ٢٥ منشأة، وصناعة المبردات والسخانات البالغ عددها ١٩ منشأة، ومنشآت صناعة المشبكات والأسلاك الشائكة و PRC وصناعة واجهة محلات (سلايد) لكل واحدة منهما ١٥ منشأة، وصناعة دلالات الطرق البالغ عددها ١٠ منشآت، أما صناعة أعمدة الكهرباء والأبراج البالغ عددها ٨ منشآت، وصناعة ركائز الجسور البالغ عددها ٧ منشآت، في حين صناعة الانابيب المعدنية البالغ عددها ٣ منشآت، وتمثلت صناعة اسطوانات الغاز المنزلية بمنشأة واحدة فقط .

جدول (٢)

الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب الملكية وإعداد الأيدي العاملة فيها لعام ٢٠٢٠

ت	الفـــــــرع الصناعـــي	الملكية		أعداد الأيـدي العاملـــة
		العـــام	الخـاص	
١	صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية	-	٧٢٣	١٠٥٠
٢	صناعة الكاونترات والأبواب والشبابيك والمقاطع من الألمنيوم	-	٢٨٢	٤٠٩
٣	صناعة الأدوات الإنشائية المعدنية	-	٢٠٩	٢٧٩
٤	صناعة المسقفات (الكيسبان)	-	١٦١	٢٢٢
٥	صناعة الخزانات والأوعية المعدنية	-	١١٨	١٨٧
٦	صناعة نقش وتخريم المعادن CNC	-	٧٥	١٣٤
٧	صناعة التنانير والأفران المعدنية	-	٦٧	١١٢
٨	صناعة الأدوات والمعدات الزراعية	-	٦٣	١٣٥
٩	صناعة البيوت المتنقلة (الكرفانات)	-	٥٣	٨٢
١٠	صناعة الرحلات المدرسية والكراسي	-	٥٠	١٠٣
١١	صناعة الخراطة وتفريز مسننات المعادن	-	٤٦	١٠٧
١٢	صناعة قوالب البناء الكونكريتي	-	٤١	٥١
١٣	صناعة الجملونات والهياكل الحديدية	-	٣٣	١٢٢
١٤	صناعة الأواني المعدنية	-	٢٥	٣٤

١٥	صناعة المبردات والسخانات	-	١٩	٤١
١٦	صناعة المشبكات والأسلاك الشائكة و PRC	-	١٥	٥٤
١٧	صناعة واجهة محلات (سلايد)	-	١٥	٣٢
١٨	صناعة دلالات الطرق	-	١٠	٢٢
١٩	صناعة أعمدة الكهرباء والأبراج	-	٨	١٩
٢٠	صناعة ركائز الجسور	-	٧	٢٠
٢١	صناعة الانابيب المعدنية	٢	٣	٣٤٩٧
٢٢	صناعة اسطوانات الغاز المنزلية	-	١	٨٠
٢٣	صناعة الزوارق المدنية والعسكرية	١	-	١٤٣٥
٢٤	الصناعات المعدنية الغير مصنفة	-	٨٣	٩٣
	المجمـــــــوع الكـــــــلي	٣	٢١٠٧	٨٣٢٠

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل رقم (٣)

التوزيع النسبي لمنشآت الصناعات المعدنية في محافظة البصرة حسب القطاع لعام ٢٠٢٠

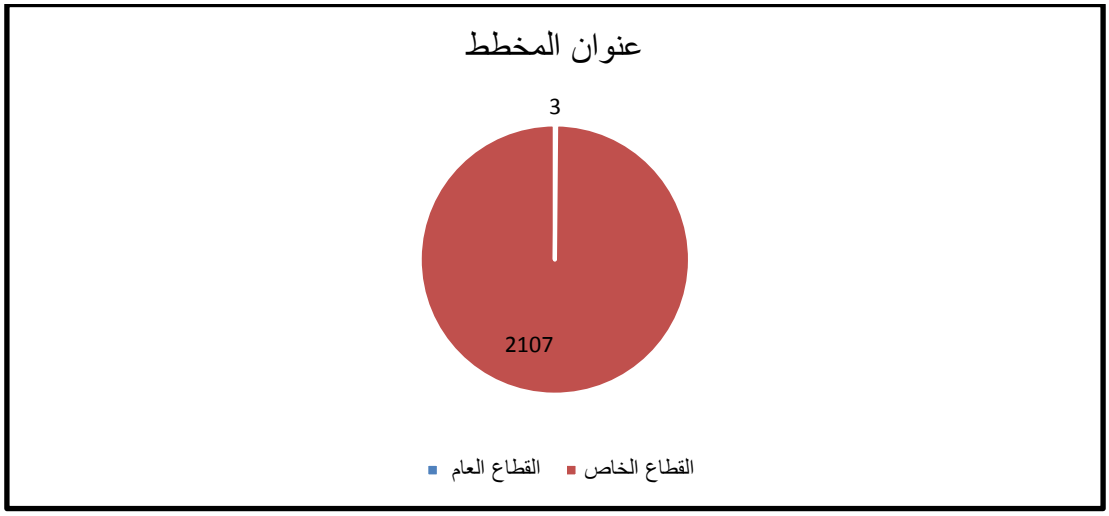

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على جدول رقم (٢) .

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية في محافظة البصرة :-

أولاً: التوزيع المكاني للصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب الاقضية :

يتبين من الجدول (٣) والخريطة (٣) أن عدد منشآت الصناعات المعدنية في محافظة البصرة بلغ (٢١١٠) منشأة صناعية لعام ٢٠٢٠، واحتل قضاء البصرة المرتبة الأولى في عدد المنشآت البالغ (٩٤١) منشأة وبنسبة ٤٤,٥% من إجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة، وتميز قضاء البصرة بوجود شركة أبن ماجد العامة للصناعات الهندسية الثقيلة وهي من أحد الشركات المهمة الرائدة في مجال التصنيع التي امتازت بإنتاجها المتنوع من الزوارق والخزانات والأوعية الضغطية ....وغيرها ، فضلاً عن وجود وتوطن مختلف أنواع الصناعات المعدنية سواء الصغيرة فيها أو المتوسطة، وتوزعت تلك الصناعات في أغلب الوحدات الإدارية في القضاء، ثم احتل المرتبة الثانية قضاء أبي الخصيب بعدد المنشآت البالغ (٣٧١) منشأة وبنسبة ١٧,٦% من إجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة، وامتاز قضاء أبي الخصيب بتنوع المنتجات المعدنية فيه في مناطق متعددة، وجاء في المرتبة الثالثة قضاء الزبير البالغ (٢٩٥) منشأة وبنسبة ٩, ١٣% من إجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة، وامتاز القضاء بوجود المعامل الكبيرة المتمثلة في معمل الحديد والصلب في ناحية خور الزبير ومعمل الانابيب الحديدية في ناحية أم قصر بالقرب من ميناء أم قصر المطل على الخليج العربي وهما تابعان للقطاع العام ومعمل الحديد والصلب الخاص في ناحية خور الزبير أيضاً وبالقرب من منطقة خويسات وشركة الشرق الأوسط بالقرب من جسر الزبير، وجاء في المرتبة الرابعة قضاء شط العرب بعدد منشآته البالغ (٢١٧) منشأة وبنسبة ١٠,٢% من إجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة، وتركزت في مناطق شط العرب لاسيما في سوق التنومة وناحية النشوة والحوطة والجويمة والفيروزية والعبايجي وبني سكين والكباسي، واحتل المرتبة الخامسة قضاء المدينة بعدد المنشآت البالغ (١٧٩) منشأة وبنسبة ٨,٥% من إجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة، وتركزت في مناطق مركز قضاء المدينة لاسيما البوحلوة والحسين والخليفة وكذلك توزعت في ناحية عز الدين سليم في سوق الهوير وفي الرحمانية وفي سوق ناحية الإمام الصادق (علية السلام)، وجاء في المرتبة السادسة قضاء القرنة بعدد منشآته البالغ (٧٧) منشأة وبنسبة ٣,٧% من إجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة، أما قضاء الفاو فأحتل المرتبة السابعة بعدد المنشآت البالغ (١٧) منشأة وبنسبة ٠,٨% من إجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة، وتركزت في مناطق سوق السيبة وفي مركز قضاء الفاو، بينما جاء في المرتبة الأخيرة قضاء الدير بعدد من المنشآت البالغ (١٣) منشآت وبنسبة ٠,٦% من أجمالي منشآت الصناعات المعدنية في المحافظة .

جـــــــــــــــــــدول (٣)

جـــــــــــــــــــــدول (٣)

جـــــــــــــــــــدول (٣)

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية في محافظة البصرة لعام ٢٠٢٠

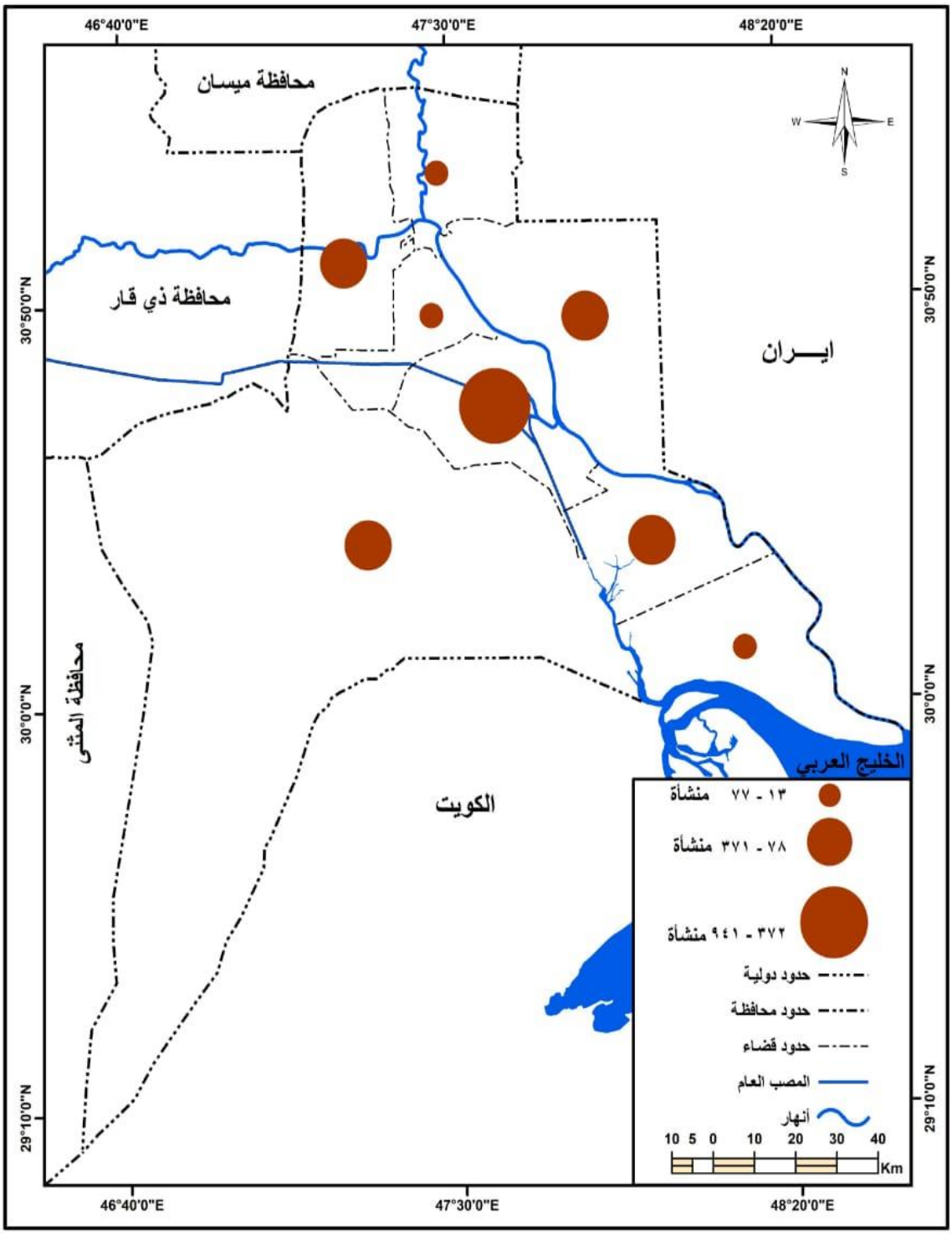

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على جدول (٣)

ثانياً: التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية في محافظة البصرة بحسب الأيدي العاملة :

تأتي أهمية الصناعات المعدنية في المحافظة لمساهمتها في جذب واستقطاب الأيدي العاملة وبأعداد كبيرة وبمختلف الفئات العمرية التي اعتبرت هذه المهنة كمكسب رزق لها يساعد على توفير الدخل للأفراد وأيضاً سد الحاجة المحلية، وقد اتضح من خلال التوزيع الجغرافي لأعداد العاملين في تلك المنشآت الصناعية ومن خلال جدول (٤) والشكل (٤) والخريطة (٤) أنه بلغ عدد العاملين في الصناعات المعدنية لعام ٢٠٢٠ (٨٣٢٠) عامل موزعة بصورة متباينة بين منطقة وأخرى، وأحتل المرتبة الأولى قضاء الزبير بـ(٣٩٨٩) عاملاً وبنسبة قدرها ٤٧,٩% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة ويرجع سبب ذلك لتوطن أكبر المعامل في هذا القضاء لاسيما التابعة للقطاع العام مثل معمل الحديد والصلب ومعمل الانابيب الحديدية وشركة الشرق الأوسط التابعة للقطاع الخاص ، ثم جاء قضاء البصرة في المرتبة الثانية بـ(٢٨١٥) عاملاً وبنسبة قدرها ٣٣,٨% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة وذلك لأن قضاء البصرة يتصف بالسوق الواسع لما يمتاز به من ارتفاع عدد السكان فيه مما ساهم في توطن مختلف الصناعات المعدنية لاسيما الصغيرة الحجم، أما قضاء أبي الخصيب احتل المرتبة الثالثة بوجود (٧٥٥) عاملاً وبنسبة ٩,٧% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة ومن اسباب ذلك التركز لهذه الأعداد الكبيرة في قضاء أبي الخصيب وكذلك قضاء الزبير وشط العرب لما تشهده هذه الاقضية من توسع عمراني الكبير على حساب الأراضي الزراعية مما تطلب المزيد من منتجات الصناعات المعدنية وعلى وجه الخصوص المنتجات المستخدمة في بناء الدور السكنية، واحتل المرتبة الرابعة قضاء شط العرب بحدود (٣٣٨) عاملاً وبنسبة ٤,٦% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة ، ثم جاء قضاء المدينة بالمرتبة الخامسة بحدود (٢١٦) عاملاً وبنسبة ٢,٥% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة، في حين جاء في المرتبة السادسة قضاء القرنة بحدود (١٣١) عاملاً وبنسبة ١,٥% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة، ثم احتل المرتبة السابعة قضاء الفاو بحدود (٤٥) عاملاً وبنسبة ٠,٥% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة ، بينما جاء في المرتبة الأخيرة قضاء الدير بحدود (٣١) عاملاً وبنسبة ٠,٣% من أجمالي العاملين في الصناعات المعدنية في المحافظة .

جدول (٤) أعداد العاملين في الصناعات المعدنية في محافظة البصرة حسب الاقضية لعام ٢٠٢٠

ت	الاقضية	عدد العاملين	النسبة %
١	قضاء البصرة	٢٨١٥	٣٣,٨
٢	قضاء الزبير	٣٩٨٩	٤٧,٩
٣	قضاء أبي الخصيب	٧٥٥	٩,٧
٤	قضاء شط العرب	٣٣٨	٤,٦
٥	قضاء المدينة	٢١٦	٢,٥
٦	قضاء القرنة	١٣١	١,٥
٧	قضاء الفاو	٤٥	٠,٥
٨	قضاء الدير	٣١	٠,٣
	المجموع	٨٣٢٠	١٠٠

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (٤) نسبة كل قضاء من عدد العاملين في الصناعات المعدنية لعام ٢٠٢٠

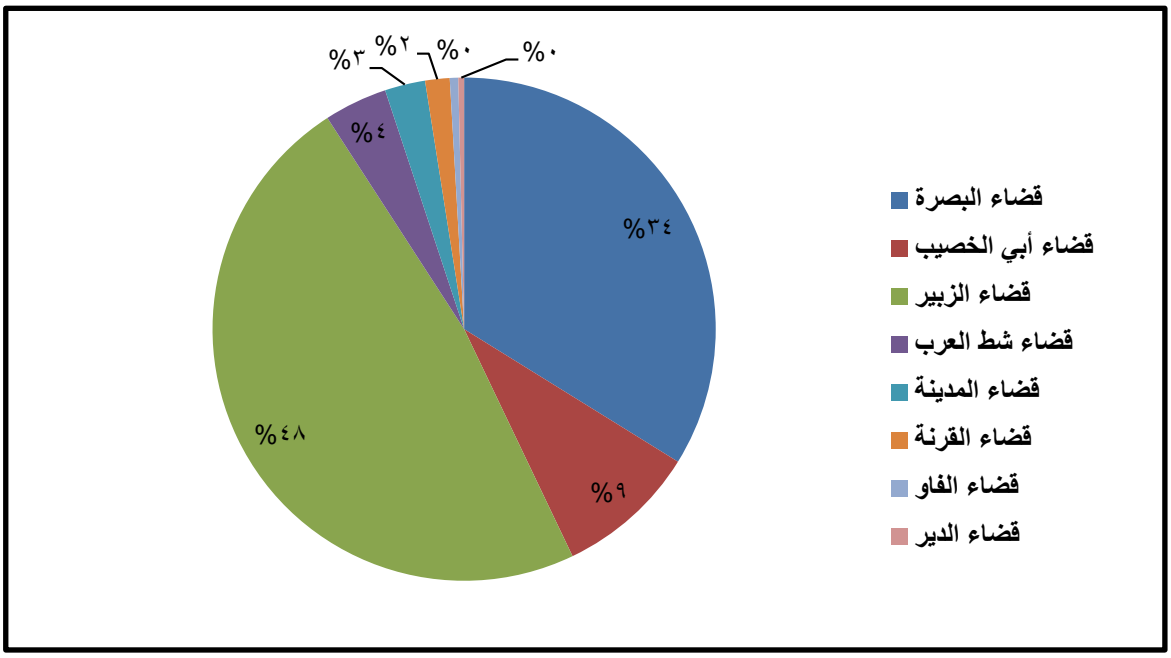

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (٤) .

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة في الصناعات المعدنية في محافظة البصرة لعام ٢٠٢٠

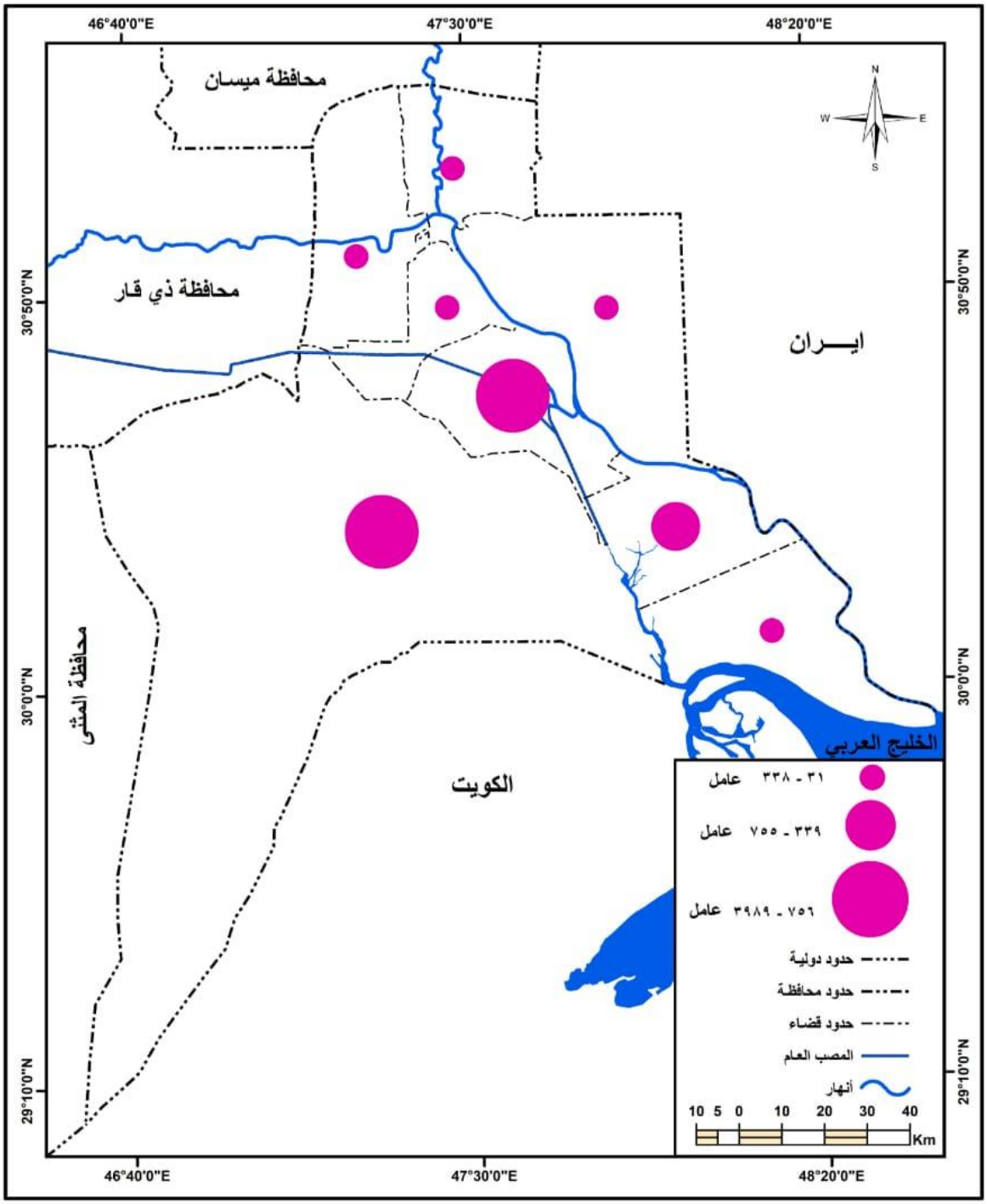

المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على جدول (٤)

المبحث الرابع : مشكلات الصناعات المعدنية في محافظة البصرة :-

تواجه الصناعات المعدنية في محافظة البصرة العديد من المشكلات والتحديات ، على الرغم من أنها تعد من الصناعات التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي و تساعد في تنمية القطاعات الأخرى من خلال روابطها الصناعية وعلاقاتها مع بعض البعض، ومن أهم تلك المشكلات:-

أولاً: مشكلة توقف المنشآت الكبيرة :

تعد مشكلة توقف المنشآت الصناعية لا سيما الكبيرة منها من أهم المشكلات التي أدت إلى ضعف حركة الاقتصاد ونشاطه ليس فقط في محافظة البصرة وإنما في عموم العراق، ففي عام ١٩٩١ فترة (الحرب وفرض الحصار الاقتصادي الجائر) التي اعتبرت من الفترات الصعبة والحرجة التي مر بها بلدنا العراق أدت إلى توقف العديد من الصناعات واندثار الآلات والمعدات وتعرض البعض من المصانع إلى عمليات النهب والسرقة والتخريب، وبها شلت جميع القطاعات الصناعية تاركة خلفها ركوداً في مؤشر النشاط الاقتصادي والصناعي للبلد ، ففي تلك المدة عانت المحافظة من أوضاعاً غير مستقرة وظروفاً صعبة وكان هدف السكان الأول هو توفير و تأمين الاحتياجات الغذائية، وبعد عام ٢٠٠٣ انفتحت أبواب العراق على الاستيراد من خارج البلد لمختلف المنتجات والسلع والبضائع عن طريق الموانئ البحرية والمنافذ الحدودية بين الدول وبها أهملت جميع القطاعات ليس القطاع الصناعي فقط وإنما الزراعي والتجاري أيضاً وأصبح اعتماد اقتصاد العراق الكلي بصورة اساسية على تصدير النفط لا سيما من محافظة البصرة التي تمتاز بعدد ليس بقليل من وجود الحقول والآبار النفطية، وكان هذا الاعتماد خاطئ كون النفط من ثروات القابلة للنفاذ وغير متجددة والتي تستنزف بسهولة، أما بعد عام ٢٠١٤ تم النظر في موضوع إعادة تشغيل المصانع من جديد وإعادتها إلى سابق عهدها من خلال شراء المكائن الجديدة وأعمار ما تم تخريبه في الحرب من البنى التحتية وغيرها، وفي الوقت الراهن في عام ٢٠٢٠ في محافظة البصرة هناك بعض المعامل الكبيرة تعمل وتنتج العديد من المنتجات المعدنية كما هو حال شركة أبن ماجد العامة وشركة الشرق الأوسط ، أما المعامل المتوقفة عن العمل في عام ٢٠٢٠ وهي معمل الحديد والصلب الأهلي (شركة الإنماء) ومعمل الانابيب الحديدية ومعمل الحديد والصلب العام هما تابعان الى القطاع الحكومي وخلال الدراسة الميدانية والمشاهدات فإنه هذان المعملان خلال عام ٢٠٢٠ هما في مرحلة إعادة التأهيل الكامل لجميع الأقسام وإضافة بعض الخطوط الإنتاجية الجديدة مثل إنشاء خط لحام طولي وخط الأسفنجي، فكلما يتم الإسراع في التجهيز الكامل للمصانع

وإعادة تشغيلها كلما ساعد على النهوض بواقع الصناعات المعدنية التحويلية من جديد في المحافظة [٧] .

ثانياً: مشكلة المواد الاولية .

من المشكلات المهمة التي تعاني منها الصناعات المعدنية هي مشكلة توفير المادة الأولية ، إذ لا يمكن قيام أي صناعة ما لم تتوفر لها مواد أولية، فالمادة الاولية هي المكون الأساسي لصناعة المنتجات المعدنية، وتمثلت تلك المشكلة في ارتفاع أسعار مواد الحديد والألمنيوم التي تتباين في أسعارها حسب سمك المادة ومنشأها وحسب كلف المادة الاولية للبلد المستورد منه من خارج العراق وخاصة أن اغلب مواد الصناعات المعدنية مستوردة من الخارج تفرض عليها ضرائب ورسوم كمركية وهذا نتيجة الحروب التي حصلت في العراق مما أدى لتوقف المعامل كمعمل الحديد والصلب في ناحية خور الزبير ومعمل الانابيب الحديدية في ناحية أم قصر اللذان يستوردان مادة الحديد من خارج العراق ومعمل الحديد والصلب الأهلي في ناحية خور الزبير ومعمل الألمنيوم في محافظة ذي قار فضلاً عن أن اغلب مواد تلك الصناعات كبيرة الحجم تتميز بأنها ثقيلة الوزن مثل مادة سكراب الحديد والألمنيوم، وغياب دور السيطرة الحكومية في توفيرها للمواد الأولية للمنشآت التابعة لها أو للقطاع الخاص كما كان في السابق حيث تتولى الدولة توفير المواد الأولية لمختلف المنشآت من خلال دائرة التنمية الصناعية، كما تعاني المواد الأولية من مشكلة ارتفاع الأسعار مثلاً بلغ سعر مادة (سندويج بنل) ذات المنشأ التركي (٦متر) بحدود (٩٥٠٠٠) دينار عراقي لعام ٢٠٢٠ ، وبلغ سعر مادة حديد الشيلمان ذات المنشأ الأوكراني (٦متر) بحدود (٧٧٠٠٠) دينار عراقي لعام ٢٠٢٠، أن ارتفاع أسعار المواد الاولية دفعت التجار إلى شراء مواد أولية رديئة النوعية وبأسعار رخيصة مدعين للمستهلك أنها مواد جيدة وهو ما يسمى بظاهرة (الغش التجاري) وكذلك أن عملية استيرادها ليس بالطرق السهلة وعدم إيصالها بالوقت المناسب المحدد وأيضاً مشكلة إهمال بعض التجار للمواد الأولية وتركها تتعرض للإمطار والرطوبة التي تعمل على تصدأ الأسطح وتآكلها فيقوم البعض بطلائها من جديد وبيعها على أنها جديدة الصنع، فكلما توفرت المواد الاولية بأسعار مناسبة كلما ساعدت على تطور ونمو الصناعة وزيادة الانتاج .

ثالثاً : مشكلة انقطاع التيار الكهربائي .

تعد الطاقة الكهربائية من أهم المتطلبات الأساسية لقيام أي صناعة وخاصة الصناعات المعدنية التي تحتاجها في تشغيل الآلات والمعدات التي تستخدمها في تصميم وتشكيل وإنتاج المنتجات المعدنية المختلفة والمتعددة، وما تعانيه المحافظة هو القلة في التجهيز من الطاقة

الكهربائية اللازمة لأداء العمليات الإنتاجية وخاصة في فصل الصيف الحار، وبسبب القطع المستمر للتيار (القطع المبرمج) ويتم تجهيز ٢ ساعة من الطاقة الوطنية في المقابل قطع ٤ ساعات وفي ظل ذلك يلجأ اغلب أصحاب المنشآت إلى شراء المولدات الخاصة التي تحتاجها المنشآت التي تحتوي على عدد من الآلات المختلفة لتجهيزها بالكهرباء الامبيرية إثناء قطع التيار الوطني لانجاز إعمال الحدادة وللإنارة وتشغيل وسائل التبريد أو استخدامها وبدرجات عالية جدا لأفران صهر الحديد وتحويله إلى معدن سائل لتسهيل تشكيله وتطويعه لإنتاج أنواع متعددة منه، وكذلك مشكلة عدم وجود دعم حكومي لتزويد تلك المنشآت بالوقود من الكازأويل علماً أن سعر اللتر من مادة الكازأويل بحدود (٤٠٠) دينار للتر الواحد خلال عام ٢٠٢٠، وكذلك ارتفاع سعر مادة زيت الغاز (Gas oil) اذ بلغ سعر اللتر من المادة (٥٠٠-٧٠٠) دينار فضلاً عن ما يتحمله أصحاب المنشآت أو المصنعين من تكاليف شراء الوقود وتكاليف نقله[٨] .

كما تعاني الصناعات المعدنية من مشكلة ضعف وتذبذب التيار الكهربائي الواصل للمنشآت بسبب التجاوزات على خطوط الكهرباء التي تستهلك الطاقة الكهربائية وتزيد من الإجهاد على المحولات علماً أن اغلب محولات الطاقة الكهربائية التي تزود المحافظة بالتيار يعود تأسيسها وتشغيلها إلى سبعينات القرن العشرين وإلى الآن تعمل في إنتاج الطاقة فالإجهاد وزيادة الضغط عليها يؤدي إلى صيانة الدورية لها بسبب عدم وجود بدائل لها في تزويد المحافظة بالطاقة اللازمة وبه أدت إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية وارتفعت مستلزمات الانتاج وتكاليف الانتاج النهائي وقلة الأرباح المالية لتلك المنشآت في المحافظة .

رابعاً : مشكلة التسويق والمنافسة الأجنبية .

تتطلب كل صناعة إلى سوق لتصريف منتجاتها سواء سوقاً محلياً أو دولياً، فمن خلاله تتحقق عملية تصريف وتسويق المنتجات وتحقيق الأرباح والايرادات المالية التي تسهم في رفع المستوى الإنتاجي والاقتصادي للبلدان، إلاَ أن ما تعانيه الصناعات المعدنية في المحافظة من مشكلة إغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية المعدنية المستوردة من خارج العراق بسبب انفتاح البلد على العالم الخارجي وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ وتوقفت اغلب المنشآت الصناعية في المحافظة مما دعت الحاجة إلى الاستيراد الكبير من البضائع والسلع وأصبحت المنتجات المعدنية تنتشر في الأسواق المحلية، فالدول الأجنبية وجدت من العراق سوقاً واسعاً لتصريف منتجاتها ، وكذلك عدم وجود رقابة حكومية لحماية المنتج الوطني والتقليل من استيراد السلع الأجنبية ليحل مكانها المنتج المحلي إذ يمتاز برخص ثمنه مقارنة بالمنتج الأجنبي الذي يرتفع سعره وتكاليف نقله تكون باهضه ورداءه جودة نوعية منتجاته من بعض الدول إلاَ أن المنشآت المحلية في المحافظة التي تنتج

المنتجات المعدنية تخضع إلى المنافسة الأجنبية التي تستهدف المنتج المحلي مستفيدة من التوقف الحاصل للمنشآت الكبيرة المعدنية في المحافظة، ورغبة المستهلكين في شراء المنتج الأجنبي كونه يمتاز بالجودة عالية لأنه صنع في دول أجنبية.

خامساً : ضعف التمويل الحكومي .

يقصد بالتمويل الحكومي هو قيام الحكومة بتقديم الدعم المالي المتمثل بالقروض الصناعية التي يمكن أن تحقق المنافع الاقتصادية للمنشآت الصناعية لغرض معالجة المشكلات وعلى وجه الخصوص في توفير مستلزمات الانتاج المتعددة التي تعاني منها تلك المنشآت وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ارباحها وتخفيض تكاليف إنتاجها، وذلك من خلال حصول تلك المنشآت على التخصيصات المالية بصورة مباشرة أو تقديم التسهيلات لهذه المنشآت في الحصول على الخدمات أو مدخلات الانتاج وبأسعار مدعومة بحيث تكون اقل من الأسواق التجارية[٩] ، فعنصر رأس المال يعد معوقاً في نمو وتطور الصناعات المعدنية في المحافظة، لأن رأس المال يعد ضروري في العملية الصناعية لاسيما في شراء الآلات والمكائن الحديثة و شراء الوقود والمواد الاولية ودفع قيمة الأرض التي يشغلها المصنع ودفع أجور العاملين وكلف وسائط النقل المستخدمة والاستثمارات المالية التي تحتاجها قبل إنشاء المشاريع الصناعية التي تمتاز بارتفاع أثمانها في منطقة الدراسة، فالقصور في ضعف التمويل المصرفي أدى إلى انخفاض مستوى الطاقات الإنتاجية للمصانع وعدم قدرتها على تلبية متطلبات المشاريع واستمرار عملياتها الإنتاجية .

سادساً : مشكلة الأيدي العاملة .

تعد الأيدي العاملة القوة الحركية المهمة التي تحتاجها الصناعات على الرغم من التطور التكنولوجي الحاصل في الآلات والمكائن، إلاَ أن عامل الأيدي العاملة لا يمكن الاستغناء عنه في أي صناعة كانت، فهي مهمة في جميع عملياتها الصناعية إلاَ أنه تختلف بتأثيرها من صناعة لأخرى، فالأيدي العاملة هي عنصر أساسي في العمليات الإنتاجية، فتوفرها بالأعداد الكافية والنوع المطلوب هو ضروري لأي صناعة قائمة، ورغم ما تمتاز به المحافظة من وجود ثقل سكاني إلا أن الأيدي العاملة تمتاز بعدم كفاءتها العالية، فالصناعات المعدنية تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة وذات خبرة في مجال العمل، إذ تمتاز محافظة البصرة بوجود زيادة سكانية البالغة (٣٠٦٣٠٥٩) نسمة لعام ٢٠٢٠ إلاَ أن ذلك لا يمنع من وجود مشكلات ومعوقات تعترضها وخاصة في المنشآت الصناعية الكبيرة التي يتواجد بها العديد من العاملين غير الماهرين وشبة الماهرين، فالفئات التي تعمل في تلك المنشآت تبلغ من العمر ٥٠ فأكثر أدى ذلك إلى تباطؤ العمل بسبب أما المرض أو ضعف في الصحة البدنية (كبر السن) وأيضا زادت البطالة ولم تسنح بفرصة للفئات الشابة

بالعمل رغم أنها تمتلك المهارة والخبرات في مجال عملهم وتخصصاتهم، إذ تعاني منشآت القطاع الخاص من قلة في خبرة وأعداد العمالة وقلة في أجور العمل، فعلى سبيل المثال بلغ أجر الأسطى (٣٥) ألف دينار يومياً والعامل (٢٠) ألف دينار يومياً والحارس (١٥) ألف دينار يومياً فضلاً إلى ما يتحمله العامل من أجور نقل وخاصة الذي تكون سكناه بمسافة بعيدة عن مكان العمل وأيضاً أجور الغذاء التي تكون في وجبات الاستراحة بعد العمل، فبعض المنشآت تعمل اكثر من ٨ ساعات وتصل في بعض الأحيان إلى ١٢ ساعة عمل مما تؤدي إلى إرهاق العامل مقابل ما يتقاضاه من الأجور المتدنية (٢٠) ألف دينار يومياً أجبرت العامل على ترك العمل والبحث عن عمل آخر وبأجور مناسبة، كما تعاني الأيدي العاملة من مشكلة عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي من قبل أرباب العمل مما يفقد حقوق الأيدي العاملة في الحصول على راتب تقاعدي بعد تقدم العمر أو ترك العمل .

سابعاً : مشكلة مخاطر العمل .

تعد مخاطر العمل من المشكلات التي تعاني منها الأيدي العاملة في الصناعات المعدنية، وتظهر تلك المخاطر إثناء العمل، فالحدادون يعملون بمختلف الأدوات والآلات المصنوعة من الحديد التي يقطعون بها الحديد لتشكيله إلى أنواع متعددة فمنها آلة (الدريل الثاقب) وآلة القطع (الكوسرة) وآلة تعويج الحديد (الثناية) والمنشار الحديدي والطبارة ، وهذه الأدوات جميعها خطرة تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة لتشغيلها وتحريكها، فلا بد من الانتباه عند استخدامها وخاصة اليد التي تكون معرضة للخطر أكثر من غيرها من أعضاء الجسم، فعادة ما تتعرض أصابع اليد إلى جروح و البتر بسبب تعرضها إلى حادث عند العمل أو تعرضها إلى الحرق بسبب تقريب الحداد لقطعة الحديد للنار لتسهيل ثني الحديد، ويستخدم هذه الطريقة أصحاب الورش الصغيرة في منطقة الداكير حصراً التي لا تمتلك آلة ثني فيستخدم النار عوضاً عنها مما تؤدي إلى حرق اياديهم في بعض الأحيان [١٠]، فضلاً عن ذلك مخاطر عمليات اللحام للحديد فعندها يصدر الحديد منه فلاش ضوئي يؤثر بشكل مباشرة على العين بسبب قوة الضوء الصادر من عملية اللحام أما(بلحيم ولدن وشعلة الاستيلينية المعاملة بالأوكسجين) يؤدي إلى ضعف في رؤية وإتلاف شبكية العين وخاصة عند تعرضها إلى الضوء العالي، وأيضاً المخاطر المتولدة من مركبة الكرين الجسري الذي يستخدم في رفع بليت الحديد السميك ذات الوزن الثقيل، ففي بعض الأحيان تسقط الأحمال من على الكرين الجسري فتقع على العامل مما تؤدي إلى إصابته بسبب عدم ربط بليت الحديد بالكيبل بإحكام أو بسبب قطع الكيبل وسقوط فيتجنب العاملون ذلك بالابتعاد عن ذلك إلى أن يتم وضع بليت الحديد على الأرض بأمان، وتتفاقم حدة هذه المشكلات مع عدم توفر مستلزمات الوقاية عند أصحاب المنشآت لوقاية الأيدي العاملة من الإخطار من بدلات

خاصة للعمل والقفازات والنظارات التي تمكن من توفير حماية كاملة للعامل عند أداء عمله في تلك المنشآت .

ثامناً : التلوث الصناعي .

يقصد بالتلوث أي تغيير مباشر أو غير مباشر يطرأ على أي جزء من أجزاء البيئة، وذلك من جراء تصريف أو انبعاث أو ترسيب فضلات أو مواد بكميات تؤثر على البيئة تأثيراً ضاراً، مما يسبب خطورة على الصحة البشرية [١١]، ويعرف التلوث الصناعي بأنه أحد أنواع التلوث البيئي وهو كمية المادة الملوثة او مجموعة المواد التي تطلقها صناعة أو مجموعة من الصناعات إلى البيئة (الماء والهواء والتربة) وبخصائص ومدة بقاء يحتمل أن تحدث ضرراً بحياة الإنسان أو الحيوان أو النبات[١٢].

فالنشاط الصناعي يعد من أهم المصادر التي تطرح للبيئة مجموعة من الغازات والكاربونات السامة التي تؤثر على صحة الإنسان مباشرةً، فعند تعرض العاملين لها سوف تعمل على ضعف قدرتهم على الانتاج محدثه خللاً في وظائفه الجسدية، ومن أوجه التلوث الصناعي في منطقة الدراسة كما في معمل الحديد والصلب الذي يطلق إلى الجو العديد من الكاربونات والغازات بسبب عملية صهر حديد السكراب وصلبه، وتكون تلك العملية بدرجات حرارة عالية جداً تاركه خلفها سحابة دخانية سوداء محتوية على مجموعة من الغازات الضارة، وينطبق الحال على ذلك في معمل الانابيب الحديدية أثناء عملية لحام الانابيب وانبعاث العديد من الغازات مثل ثنائي اوكسيد الكاربون وهيدروكاربونات ذات الرائحة الكريهة فضلاً عن رائحة الطلاء والبنزين القوية عند طلاء الانابيب بها[١٣]، وأيضاً يحدث التلوث الضوضائي نتيجة عمل الآلات والمعدات التي تصدر أصواتاً عاليةً جداً تؤذي الإذن كما في معمل تصنيع اسطوانات الغاز أثناء عملية فحص المنتج للكشف عن سلامة إتمام العملية الإنتاجية بنجاح للاسطوانات[١٤] وكذلك أصوات بودقات الصهر التي تصدر أصوات مزعجة عند صهر الحديد، وأيضاً قيام أصحاب المنشآت الصناعية بتلوث التربة بالنفايات الصلبة إذ يقوم صاحب المنشأة برمي النفايات على الأرصفة وبالقرب من المحال التجارية والسكنية كما في رمي القطع الحديدية الصغيرة (النقوش) بعد صناعة الأبواب CNC أو قطع من مقاطع الألمنيوم أمام المنشأة وترك (برادة) الحديد تتطاير في الهواء أو يتأثر السكان بتلك القطع الصغيرة مسببة جروح في القدم كونها مرمية في أماكن غير مخصصة لها، وبسبب قلة الوعي لدى أصحاب المنشآت نفسها أدى إلى زيادة المشاكل لدى السكان ومسببة الإزعاج بسبب موقع تلك المنشآت وتداخلها مع الإحياء السكنية مسببة الضوضاء والضجيج بسبب العمليات الإنتاجية وعدم توفير الدولة لأصحاب تلك المنشآت مساحات بعيدة عن الوحدات السكنية لممارسة

إعمالهم داخل منطقة صناعية، وعلى الرغم من وجود مساحات كبيرة في المحافظة غير مستغلة إلاَ أنها لا تستغل لتلك المشاريع الصناعية .

تاسعاً : مشكلة التجاوزات العشوائية .

ظهرت هذه المشكلة من خلال الانتشار الواسع للمنشآت الصناعية وتوزيعها العشوائي غير المخطط وبتداخلها المباشر مع الأحياء السكنية في محافظة البصرة ، فعلى الرغم من الحجم المساحي الكبير لمحافظة البصرة إلا أنها لم تستغل بالشكل الصحيح، فظاهرة الحراك السكاني التي تعاني منها المحافظة ليس فقط للدور السكنية (العشوائيات) وإنما أصبحت أيضاً للمنشآت الصناعية التي لم تجد لها مكان مخصص لقيام بعملياتها الإنتاجية، وتنامت هذه المشكلة بشكل كبير لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، فالانتشار العشوائي لتلك المنشآت أصبح واضحاً من خلال قيام أصحاب الحرف بفتح منشأة صغيرة داخل المنازل لممارسة إعمال الحدادة أو استئجار بعض المحال التجارية أو استغلال المساحات الخالية التي تكون قريبة على الطرق العامة لتكون على مرأى من قبل المارة لغرض عرض الانتاج على الأرصفة أو التداخل الغير منتظم مع استعمالات الأرض كما في عموم أقضية المحافظة، إذ استغل البعض الأراضي الزراعية باستخدامها كمعارض لعرض المنتجات المعدنية للمستهلك، أو استغلال مساحة معينة من الأرض لقيام عليها منشأة صناعية لإعمال الحدادة، واتصفت اغلبها بعدم وجود لوحة دلالية تحمل اسم المنشأة وذلك بسبب تخوف أصحاب تلك المنشآت والتهرب من دفع الرسوم والضرائب التي تفرض عليهم لغرض الحصول على إجازات ممارسة المهنة من قبل المؤسسات الحكومية سواء البلدية أو الصحة أو غيرها، وبالتالي فهذه الصناعات تمارس نشاطها على الشوارع والأرصفة معرقلة حركة السكان ومتجاوزة على طريق المارة وعلى خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومياه الاسالة ، ونتج هذا كله بسبب التخطيط العمراني غير الصحيح وغير المنتظم للمحافظة وغياب التخطيط من قبل بلدية المحافظة وأيضاً عدم توفير الدولة لمساحات مناسبة لبناء منشآت صناعية وتجهيزها بالبنى التحتية المناسبة وعدم وجود للدعم المالي المتمثل بالقروض المالية الكبيرة لدفع مبالغ الإيجارات التي اتصفت بارتفاعها مما يحمل صاحب المنشأة لتكاليف عالية وبالتالي يضطر صاحب المنشأة الصناعية إلى أنشاء وإقامة وممارسة عمله في التجاوزات غير المخططة وغير القانونية .

النتائج :-

١- تتميز الصناعات المعدنية في محافظة البصرة البالغ عددها (٢٤) نوعاً صناعياً بتباين أحجامها لمختلف المنتجات المعدنية والبالغ عددها (٢١١٠) منشأة صناعية، بلغ عدد المنشآت صغيرة الحجم (١٨٨٦) منشأة، وعدد المنشآت المتوسطة الحجم (٢٢٠) منشأة، وعدد المنشآت كبيرة

الحجم (٤) منشآت، (٣) منها تعود للقطاع الحكومي تمثلت في معمل الحديد والصلب ومعمل الانابيب الحديدية وشركة أبن ماجد، ومنشأة واحدة تابعة للقطاع الأهلي شركة الشرق الأوسط لصناعة اسطوانات الغاز المنزلية، إلاَ أنها تميزت بكثرة عدد المنشآت الصغيرة وهي موزعة على أقضية المحافظة بشكل متباين بين منطقة وأخرى .

٢- وتتصف الصناعات المعدنية بالتنوع الصناعي الواسع والكبير منها صنف صناعة الأبواب والشبابيك والمحجرات الحديدية البالغ (٧٢٣) منشأة شكلت نسبة قدرها ٣٤,٢%، وصناعة الأبواب والشبابيك الألمنيوم البالغ (٢٨٢) منشأة وشكلت نسبة قدرها ١٣,٣%، وصناعة الإنشائية المعدنية البالغة (٢٠٩) منشأة وشكلت نسبة قدرها ٩,٩%، وصناعة المسقفات (الكيسبان) البالغة (١٦١) منشأة وشكلت نسبة قدرها ٧,٦%، وصناعة الخزانات والأوعية الضغطية البالغة (١١٨) منشأة وشكلت نسبة ٥,٦%، وصنف الصناعات المعدنية الغير مصنفة البالغة (٨٣) منشأة وبنسبة قدرها ٣,٩%، وصناعة نقش وتخريم المعادن CNC البالغة (٧٥) منشأة بنسبة ٣,٦%، وصناعة التنانير والأفران المعدنية البالغة (٦٧) منشأة وبنسبة قدرها ٣,١%، وصناعة الأدوات والمعدات الزراعية البالغة (٦٣) منشأة وبنسبة قدرها ٢,٩%، وصناعة البيوت المتنقلة (الكرفانات) البالغة (٥٣) منشأة وبنسبة ٢,٦%، وصناعة الرحلات والكراسي البالغة (٥٠) منشأة وبنسبة ٢,٣%، وصناعة الخراطة وتفريز مسننات المعادن البالغة (٤٦) منشأة بنسبة ٢,١%، وصناعة قوالب البناء الكونكريتي البالغة (٤١) منشأة وبنسبة ١,٩%، وصناعة الجملونات والهياكل الحديدية البالغة (٣٣) منشأة وبنسبة ١,٦%، وصناعة الأواني المعدنية البالغة (٢٥) منشأة وبنسبة ١,١%، وصناعة المبردات والسخانات البالغة (١٩) منشأة وبنسبة ٠,٩%، وصناعة المشبكات والأسلاك الشائكة و PRC البالغة (١٥) منشأة وبنسبة ٠,٧%، وصناعة واجهة محلات (سلايد) البالغة (١٥) منشأة بنسبة ٠,٧%، وصناعة دلالات الطرق البالغة (١٠) منشأة وبنسبة ٠,٤%، وصناعة أعمدة الكهرباء والأبراج البالغة (٨) منشآت وبنسبة ٠,٣%، وصناعة ركائز الجسور البالغة (٧) منشآت وبنسبة ٠,٣%، وصناعة الانابيب المعدنية البالغة (٥) منشآت وبنسبة ٠,٢%، وصناعة اسطوانات الغاز المنزلية منشأة واحدة بنسبة ٠,٤%، وصناعة الزوارق المدنية والعسكرية منشأة واحدة بنسبة ٠,٤% .

٣- يظهر التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية بأنها متباينة في أقضية المحافظة، احتل قضاء البصرة مركز الصدارة في تلك الصناعات وسبب ذلك يعود إلى الكثافة السكانية للقضاء وارتباطها المباشر مع حياة الناس وكمية الطلب على هذا النوع من المنتجات بشكل كبير، إذ بلغت (٩٤١) منشأة وبنسبة ٤٤,٥% ويأتي قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الثانية (٣٧١) منشأة بنسبة ١٧,٥% في حين يحتل قضاء الزبير المرتبة الثالثة (٢٩٥) منشأة بنسبة ١٣,٩% وجاء

في المرتبة الرابعة قضاء شط العرب (٢١٧) منشأة بنسبة ١٠,٢% ثم احتل قضاء المدينة المرتبة الخامسة (١٧٩) منشأة بنسبة ٨,٤% في حين احتل المرتبة السادسة قضاء القرنة (٧٧) منشأة بنسبة ٣,٦% ثم جاء في المرتبة السابعة قضاء الفاو (١٧) منشأة بنسبة ٠,٨% بينما احتل المرتبة الأخيرة قضاء الدير (١٣) منشأة بنسبة ٠,٦% من أجمالي الصناعات المعدنية في محافظة البصرة .

٤- توصل البحث بأن المقومات الجغرافية التي تتمتع بها محافظة البصرة عاملاً ساهمت في توطن وزيادة نمو الصناعات المعدنية في منطقة الدراسة، اذ شكلت دافعاً قوياً في إنشاء وإقامة المنشآت الصناعية وخاصةّ منشآت الصناعات المعدنية وبمختلف الإحجام منها منشآت (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، التي لها أهمية اقتصادية في رفع مستوى التنمية الصناعية، ومن أهم تلك المقومات وجود السوق الواسعة والموقع الجغرافي والأيدي العاملة ومصادر الطاقة وغيرها .

٥- اظهر البحث بأن الصناعات المعدنية تواجه جملة من المشكلات منها انفتاح الأسواق العراقية على استيراد البضائع والمنتجات المصنعة المستوردة مما أدى إلى مشكلة في إغراق السوق المحلية بتلك المنتجات وأضعفت من أهمية الصناعات المحلية وفتحت عليها باباً أمام المنافسة الأجنبية بمنتجاتها من حيث الجودة والنوعية والأسعار، كما أثر ضعف التمويل الرأسمالي الممنوح من قبل المصارف الصناعية كإعطاء القروض والسلف التي تشجع أصحاب الحرف والمنشآت على ممارسة الأعمال وتكون دافعاً نحو التطوير وتوسعه المنشآت، وأيضاً أمكانية في زيادة الأنفاق في شراء المواد الاولية والآلات والمعدات ودفع أجور العاملين ودفع الإيجارات والضرائب، فضلاً عن العديد من المشكلات التي تواجه الأيدي العاملة والتخطيط الحكومي التي تحول دون تقدم وتطور هذه الصناعات في محافظة البصرة .

٦- من خلال البحث اتضح أثر التوقف الحاصل في المنشآت الصناعية الكبيرة عن العمل منذ عام ٢٠٠٣ في معمل الحديد والصلب ومعمل الانابيب الحديدية ومعمل الحديد والصلب الأهلي، والتي في حالة أعادة تشغيلها سوف تعود بالفوائد الكبيرة في زيادة تنمية وتطوير الصناعات المعدنية في المحافظة وتحقيق نسبة من الأرباح الاقتصادية، وأيضاً دورها الفعال في توفيرها للمواد الاولية اللازمة لمختلف الصناعات وخاصة الصناعات الإنشائية والبناء والتشييد، وأيضاً دورها في سد حاجة الأسواق بالمنتجات المعدنية المحلية بعد غيابها منذ زمن بعيد وإعادة لها علامتها التجارية تحت شعار (صنع في العراق) فخر الصناعة العراقية الوطنية وبها تزداد الطاقات الإنتاجية لتلك المنتجات المعدنية .

٧- تعاني الصناعات المعدنية من مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وخاصة ان تجهيز المحافظة لم يكن كافياً لسد حاجة تلك الصناعات المعدنية من التيار اللازم لها وهذا يعود الى عدة

اسباب منها الكثافة السكانية الكبيرة للمحافظة والبالغة (٣٠٦٣٠٥٩) نسمة لعام ٢٠٢٠ ، وكذلك مشكلة التجاوزات على خطوط الكهربائية نتيجة للزحف العمراني الكبير وتقادم المحطات نفسها التي يعود تأسيس اغلبها الى سبعينيات القرن الماضي وما زالت تعمل الى يومنا هذا .

المقترحات :-

١- ضرورة الإسراع في تشغيل المنشآت الصناعية الكبيرة ورفع من طاقاتها الإنتاجية لتحقيق الأرباح المالية وفي سد النقص الحاصل في المواد الاولية وتنمية العملية الاقتصادية ودعمها وتشجيعها للصناعات الأخرى .

٢- ضرورة قيام دوائر بلدية محافظة البصرة بتخطيط المواقع المناسبة لإقامة المدن والمناطق الصناعية وتخصيص ورش خاصة ومتكاملة من حيث الخدمات ومجهزة بأحدث المكائن والمعدات للصناعات المعدنية وأيضاً تخصيص أماكن لاستخدامها للمخازن والمعارض .

٣- دعم الحكومة في توفير المولدات الكبيرة لأصحاب المنشآت في حالة انطفاء التيار لتفادي مشكلة القطوعات ومعالجة مشكلة تأخير العملية الإنتاجية او قيامها بتخصيص وقود الزيت الأسود او الكازأويل والبنزين بأسعار مناسبة لشرائها من محطات الوقود، وبهذا سوف تعمل على خفض التكاليف المالية التي تثقل كاهل صاحب المنشآت.

٤- ضرورة أنشاء معامل لإعادة تدوير المخلفات الصناعية من خلال القيام بعمليات جمع بقايا الحديد أو المنتجات القديمة (الخردة) وإرسالها الى معامل الحديد والصلب من أجل صهرها وتحويلها الى حديد خام .

٥- ضرورة ترحيل ونقل الصناعات التي توطنت بالقرب من الإحياء السكنية مسببة بذلك تلوثاً ضوضائياً وتشوهاً بصرياً للبيئة وأيضاً تلوث الأرض بمخلفاتها الصلبة المتمثلة ب(السكراب أو برادة الحديد) وتعرقل من حركة السكان في مناطق سكناهم .

٦- أنشاء العديد من الصناعات المعدنية التي تساهم في أنتاج المواد الاولية من مختلف أنواع الحديد المستخدم في هذه الصناعات وذلك تماشياً مع حجم الطلب في المستقبل .

الهوامش :

*أستحدث قضاء الدير في نهاية عام ٢٠١٨ وبذلك بلغ عدد أقضية محافظة البصرة ثمانية .

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٠ .

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج الحصر السكاني لمحافظة البصرة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠ .

٣- جامعة الدول العربية مركز التنمية الصناعية، صناعة الحديد والفولاذ– نشرة إحصائية نوعية، مطابع دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة .

٤- كفاية عبد الله عبد العباس العلي، الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

٥- مؤنس جابر يحيى، رئيس ملاحظين فني في معمل الانابيب الحديدية في ناحية أم قصر، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٨ .

٦- عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، كلية التربية، جامعة بابل، ط ١، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣ .

٧- فادية محسن محمد، مديرة قسم التدريب والتطوير معمل الحديد والصلب، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٥

٨- حسين مجيد، صاحب منشأة حدادة الولاء في منطقة النهران قضاء الدير، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/١/٤ .

٩- عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر أحمد محمد، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، سنة (٣٤)، عدد ٨٩، ٢٠١١ .

١٠- حسن لؤي، صاحب منشأة حدادة في منطقة الحوطة في قضاء شط العرب، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ .

١١- شكري إبراهيم الحسن، مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها، كلية الآداب، جامعة البصرة، ط١، دار المعارف للكتب الجامعية، ٢٠١٤ .

١٢- منظمة الصحة العالمية، التقرير السنوي مصادر تلوث الهواء والماء والتربة، الطبعة العربية، يصدر من منظمة الصحة العالمية، عدد ٦٢، جنيف، ١٩٨٢ .

١٣- فادية محسن محمد، مديرة قسم التدريب والتطوير معمل الحديد والصلب، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٥ .

١٤- هشام الحجازي، مدير أدارة شركة الشرق الأوسط ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٩ .

المصادر :-

أولاً: الكتب والدوريات والمراجع :

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٠ .

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠ .

٣- جامعة الدول العربية مركز التنمية الصناعية، صناعة الحديد والفولاذ- نشرة إحصائية نوعية، مطابع دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة .

٤- شكري إبراهيم الحسن، مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها، كلية الآداب، جامعة البصرة، ط١، دار المعارف للكتب الجامعية، ٢٠١٤ .

٥- عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر أحمد محمد، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، سنة (٣٤)، عدد ٨٩، ٢٠١١ .

٦- عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، كلية التربية، جامعة بابل، ط ١، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣ .

٧- كفاية عبد الله عبد العباس العلي، الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

٨- منظمة الصحة العالمية، التقرير السنوي مصادر تلوث الهواء والماء والتربة، الطبعة العربية، يصدر من منظمة الصحة العالمية، عدد ٦٢، جنيف، ١٩٨٢ .

ثانياً: المقابلات الشخصية :

١- حسن لؤي، صاحب منشأة حدادة في منطقة الحوطة في قضاء شط العرب، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ .

٢- حسين مجيد، صاحب منشأة حدادة الولاء في منطقة النهران قضاء الدير، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/١/٤ .

٣- فادية محسن محمد، مديرة قسم التدريب والتطوير معمل الحديد والصلب، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٥ .

٤- هشام الحجازي، مدير أدارة شركة الشرق الأوسط ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٩ .

٥- مؤنس جابر، رئيس ملاحظين فني في معمل الانابيب الحديدية في ناحية أم قصر، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٨ .